● أخبار قصيرة

الصين تلوّح بتجميد تجارتها مع الاتحاد الأوروبي وسط تصاعد الخلافات التجارية

حذّرت الصين من احتمال تجميد العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد الأوروبي إذا بقيت المفاوضات الجارية شكلية ولم تُحقق تقدماً فعلياً، متهمةً بروكسل باتباع سياسة الضغوط والقيود التجارية، لا سيّما منذ فتح التحقيق بشأن دعم السيارات الكهربائية الصينية. ويأتي التصعيد قُبيل اجتماع مرتقب بين وزير التجارة الصيني وانغ وينتاو ومفوض التجارة الأوروبي ماروش شيفتشوفيتش في بروكسل لبحث سبل احتواء التوترات. في المقابل، يواصل الاتحاد الأوروبي الضغط لمعالجة العجز التجاري مع الصين، وسط تزايد المخاوف الأوروبية من الواردات الصينية المدعومة والاعتماد المتزايد على سلاسل الإمداد الصينية، بينما تؤكد بكين أنّ السوق الأوروبية لم تعُد أولوية للاستثمارات الصينية كما كانت سابقاً.

كوريا الشمالية تندد بالمناورات الأمريكية - اليابانية

أدانت كوريا الشمالية المناورات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة واليابان، ووصفتها بأنها «تدريب على حرب» يهدف إلى تعزيز القدرات الهجومية لطوكيو وتصعيد التوتر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي افتتاحية نشرتها وكالة الأنباء المركزية الكورية، اعتبرت بيونغ يانغ أنّ اليابان توسّع تعاونها العسكري مع واشنطن عبر مناورات مثل «التنين الحازم» و«القبضة الحديدية»، مشيرةً إلى مشاركتها الأولى في مناورات متعددة الجنسيات تضمنت تجارب على صواريخ بعيدة المدى. وحذرت من أنّ استمرار هذا النهج قد يقود إلى تداعيات خطيرة، متهمةً اليابان باستغلال الأوضاع الدولية لتبرير تحولها إلى قوة عسكرية.

تصعيد صهيوني جديد في ريف درعا

صعّد كيان الاحتلال اعتداءاته في ريف درعا الغربي، بعد تنفيذ توغلات عسكرية في قريتي عابدين وتلة المغر بمنطقة حوض اليرموك، حيث أقام نقاطاً مؤقتة وأجرى حفريات ليلية. وواجه الأهالي والأطفال التوغلات بإغلاق مداخل القرية ورشق الدوريات بالحجارة، قبل أن ترد قوات الاحتلال بإطلاق الرصاص في الهواء. وبعد انسحابها، قصفت مدفعية الاحتلال قرية عابدين، بالتزامن مع تحليق طائرات حربية ومروحيات ومسيرات أطلقت قنابل مضيئة وبالونات حرارية. وأدى التصعيد إلى نزوح عدد من الأهالي نحو القرى المجاورة وسط حالة من الذعر، فيما تولت فرق الدفاع المدني إجلاء العائلات وتأمين احتياجاتها، من دون تسجيل إصابات أو أضرار مادية.

رغم الضغوط العسكرية والاقتصادية المتصاعدة

شبه جزيرة القرم صامدة.. وموسكو تحوّل الحصار إلى ورقة قوة

الوفاق/ تعيش شبه جزيرة القرم مرحلة حساسة في سياق الحرب الروسية الأوكرانية، إذ تتعرض لضغوط متزايدة نتيجة الهجمات الأوكرانية التي تستهدف البُنية التحتية الحيوية للجزيرة. وبينما تُقدّم وسائل الإعلام الغربية هذه التطورات بوصفها «أخطر تهديد» تواجهه القرم منذ ضمّها إلى روسيا عام ٢٠١٤، إلّا أنّ التطورات الميدانية تكشف صورةً أكثر تعقيداً، إذ تبدو موسكو أكثر استعداداً لتحويل الضغوط المتزايدة إلى فرصة لإعادة رسم قواعد الاشتباك وتعزيز خياراتها العسكرية والسياسية، بما يضمن حماية ما تعتبره جزءاً لا يتجزأ من أراضيها. وفي ظل هذا المشهد المتصاعد، يبرز التساؤل: هل تدفع هذه الضغوط روسيا إلى التفاوض، أم إلى توسيع نطاق المواجهة وفرض معادلات جديدة على الأرض؟

الهجمات الأوكرانية.. ضغط تكتيكي لا يُغيّر المعادلة الإستراتيجية

تتحدث تقارير غربية عن حالة طوارئ في شبه جزيرة القرم نتيجة ضربات أوكرانية استهدفت محطات الكهرباء ومستودعات الوقود والجسور والسكك الحديدية. وتُظهر الصور المتداولة طوابير سيارات على جسر كيرتش ومحطات وقود مغلقة، في محاولة لإظهار أنّ الجزيرة «معزولة».

لكن هذه الهجمات تبدو جزءاً من حرب استنزاف محدودة التأثير، إذ تعتمد كييف على المسيرات لضرب أهداف مدنية وعسكرية بهدف إرباك الحياة اليومية، لكنها لا تمتلك القدرة على تغيير الواقع الجغرافي أو العسكري للجزيرة. فشبكات الإمداد الروسية تمتد عبر البحر والبر، والجيش الروسي يمتلك بُنية دفاعية متماسكة في القرم منذ سنوات، إضافة إلى منظومات دفاع جوي متطورة قادرة على اعتراض نسبة كبيرة من الهجمات. كما أنّ موسكو اعتادت على هذا النوع من الضغوط، وسبق أن واجهت ظروفاً أشد قسوة في مراحل مختلفة من الحرب، ما يجعل الحديث عن «عزل القرم» أقرب إلى توصيف إعلامي منه إلى واقع ميداني.

الاقتصاد الروسي.. مرونة تُحبط رهانات الغرب

تسعى كييف إلى نقل كلفة الحرب إلى الداخل الروسي عبر ضرب منشآت النفط والغاز، وهو ما تروّج له صحف غربية بوصفه «بداية النهاية الاقتصادية» لروسيا. غير أنّ هذه القراءة تتجاهل حقيقة أنّ الاقتصاد الروسي أثبت قدرة عالية على التكيّف مع العقوبات، وأنّ قطاع الطاقة الروسي يمتلك شبكات تصدير بديلة نحو آسيا، إضافة إلى احتياطات مالية كبيرة تراكمت في السنوات الماضية. ورغم أنّ الضربات الأوكرانية قد تسبب اضطرابات مؤقتة في بعض المناطق، فإنها لا تمسّ جوهر القوة الاقتصادية الروسية، خصوصاً بعد إعادة فتح مضيق هرمز وانخفاض أسعار الطاقة، وهو عامل قد يضغط على الإيرادات لكنه لا يُهدد استقرار الدولة.

خيارات بوتين.. بين التفاوض المشروط والتصعيد المحسوب

تطرح وسائل الإعلام الغربية سؤالاً محورياً: ماذا سيفعل بوتين إذا شعر بأنّ القرم مهددة؟ وتتباين التقديرات الغربية بين من يرجّح لجوء موسكو إلى التفاوض، ومن يتوقع تصعيداً عسكرياً واسعاً. إلا أنّ المعطيات الميدانية تشير إلى أنّ الخيارات الروسية تبدو أكثر وضوحاً، إذ توازن موسكو بين الردع العسكري والحفاظ على مصالحها الإستراتيجية. فبوتين يعتبر القرم «إنجازاً تاريخياً» ورمزاً لوحدة الدولة الروسية، وبالتالي فإنّ أي تهديد مباشر للجزيرة سيُقابل بردّ قوي. ومع ذلك، لا يعني هذا أنّ موسكو ستندفع نحو تصعيد غير محسوب، بل ستوازن بين الرد العسكري والضغط السياسي، بما يضمن حماية القرم دون الانجرار إلى مواجهة شاملة مع الغرب. وقد تلجأ روسيا إلى تعزيز وجودها العسكري في البحر الأسود، أو توسيع نطاق العمليات ضد البُنية التحتية الأوكرانية، أو حتى استخدام أدوات اقتصادية وسياسية لإجبار كييف على التراجع. وفي الوقت نفسه، قد تفتح الباب أمام مفاوضات مشروطة، لكن ليس تحت ضغط المسيرات أو الهجمات المحدودة، بل وفق شروط تضمن مصالحها الإستراتيجية.

تبدو شبه جزيرة القرم اليوم في قلب معركة سياسية وعسكرية بين موسكو وكييف، لكنها رغم حدّتها، لا تهدد السيطرة الروسية على الجزيرة، ولا تدفع موسكو إلى التراجع

القرم.. اختبار لإرادة موسكو لا نقطة ضعف

تسعى كييف إلى تحويل القرم إلى ورقة ضغط، لكن الواقع يشير إلى أنّ الجزيرة تُمثل نقطة قوة لروسيا، لا نقطة ضعف. فهي قاعدة بحرية رئيسية، ومركز عمليات في البحر الأسود، ومرتبطة بشبكات إمداد روسية واسعة. كما أنّ سكانها يدعمون الوجود الروسي ويرفضون العودة إلى أوكرانيا. وبينما تروّج كييف لفكرة أنّ الضغط على القرم سيجبر موسكو على التفاوض، فإنّ روسيا ترى أنّ الدفاع عن الجزيرة هو دفاع عن وحدة الدولة، وأنّ أي تهديد لها سيؤدي إلى تعزيز الموقف الروسي لا إضعافه.

الدعم الغربي لكييف.. عامل يطيل الحرب ولا يحسمها

رغم استمرار الدعم العسكري والمالي الذي تقدمه الدول الغربية لأوكرانيا، فإنّ هذا الدعم لم ينجح حتى الآن في إحداث تحول استراتيجي يُغيّر موازين القوى على الأرض. فالمساعدات الغربية، بما تشمل من منظومات دفاع جوي وطائرات مسيّرة وذخائر متطورة، ساهمت في إطالة أمد الحرب وزيادة وتيرة الهجمات على العمق الروسي، لكنها لم تتمكن من تقويض القدرات العسكرية الروسية أو انتزاع القرم من سيطرة موسكو. وفي المقابل، واصلت روسيا تطوير صناعاتها العسكرية وتعزيز إنتاجها الدفاعي، إلى جانب توسيع شراكاتها الاقتصادية مع دول آسيوية وإقليمية، ما خفف من تأثير العقوبات الغربية.

ختاماً تبدو شبه جزيرة القرم اليوم في قلب معركة سياسية وعسكرية بين موسكو وكييف، لكن قراءة المشهد تكشف أنّ الضغوط الحالية، رغم حدّتها، لا تهدد السيطرة الروسية على الجزيرة، ولا تدفع موسكو إلى التراجع. فروسيا تمتلك القدرة العسكرية والاقتصادية والسياسية على الصمود، كما تمتلك خيارات متعددة للرد، تتراوح بين التصعيد المحسوب والتفاوض المشروط. وفي النهاية، تبدو القرم اختباراً لإرادة الطرفين، لكن المؤشرات الحالية تُرجّح أنّ موسكو لن تسمح بأن تتحول هذه الضغوط إلى تغيير في المعادلة، بل ستستخدمها لتعزيز موقفها وإعادة رسم قواعد الاشتباك بما يخدم مصالحها الإستراتيجية.

المقاومة تُسقط رهانات الاحتلال.. وبري يؤكد: اتفاق واشنطن لن يمرّ

يعيش لبنان مرحلة مفصلية تتقاطع فيها المواجهة العسكرية مع الصراع السياسي، في ظل استمرار الاعتداءات الصهيونية على الجنوب ومحاولات فرض وقائع جديدة عبر الضغوط العسكرية والاتفاقات السياسية. وبينما تواصل المقاومة تثبيت معادلة الردع في الميدان، تتصاعد في الداخل الأصوات الرافضة لاتفاق الإطار الموقع في واشنطن. وفي هذا السياق، برز موقف رئيس مجلس النواب نبيه بري بوصفه موقفاً حازماً في مواجهة ما اعتبره تنازلاً عن الثوابت الوطنية.

بري: اتفاق واشنطن لن يمر.. والفتنة أخطر ما يحمله

أكد رئيس مجلس النواب نبيه بري رفضه القاطع لاتفاق واشنطن، واصفاً إياه بأنه «إملاءات» تتجاوز الثوابت الوطنية، معتبراً أنه «أسوأ بعشر مرات من اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣»، الذي كان من أبرز المعارضين له والمشاركين في إسقاطه، قائلاً: «عشر مرات ١٧ أيار ولا هيدا الاتفاق».

وشدّد على عدم الانجرار إلى أي تحركات في الشارع أو ردود فعل قد تُستغل لإدخال البلاد في دوامة من الفوضى والاقتتال الداخلي.

وأكد أنّ أخطر ما يرافق الاتفاق ليس مضمونه السياسي فحسب، بل ما يمكن أن يترتب عليه من محاولات لإثارة الانقسامات الداخلية واستدراج اللبنانيين إلى مواجهة في ما بينهم، وهو ما يخدم الاحتلال الصهيوني قبل أي طرفٍ آخر. واعتبر أنّ مواجهة هذا المسار يجب أن تبقى ضمن الأُطر الدستورية والسياسية والوطنية، مشيراً إلى أنّ وزراء حركة أمل «لن يقاطعوا أي جلسة لمجلس الوزراء يُطرح فيها الاتفاق، وهناك نواجه ويكون لنا موقفنا»، مؤكداً أنّ «هذا الاتفاق لن يمشي، ولن يُنفّذ... هيك منّو لحالو لن ينفّذ».

ورأى بري أنّ الفرصة الواقعية الوحيدة المتاحة أمام لبنان اليوم لانتزاع حقوقه وإلزام العدو الصهيوني بالانسحاب الكامل «تكمن في المسار التفاوضي الأميركي - الإيراني»، باعتباره الإطار الوحيد القادر على إنتاج توازنات تفرض على الاحتلال تنفيذ التزاماته.

واعتبر أنّ أي محاولة لفصل الملف اللبناني عن هذا المسار، أو الذهاب إلى تفاوض منفرد مع العدو وفق الشروط الأميركية والصهيونية، لن تؤدي إلا إلى إطالة أمد الاحتلال ومنح العدو الوقت لفرض وقائع جديدة على الأرض من دون أي ضمانات فعلية للبنان.

وعقب توقيع الاتفاق، وجه رئيس مجلس النواب بياناً مقتضباً حذّر فيه اللبنانيين من مخاطر الفتنة، قائلاً: «يا أهلي في لبنان، كل لبنان، إنها الفتنة!»، مستشهداً بقول الإمام علي (عليه السلام): «كن في الفتنة كابن اللبون، لا ظهراً فيُركب ولا ضرعاً فيُحلب».

وأوضح أنّ وصفه الاتفاق بأنه «فتنة» هو أقصى درجات التحذير السياسي، لأنه لا يُمثل مجرد خلاف في وجهات النظر، بل يشكل، وفق تعبيره، خطراً مباشراً على وحدة لبنان واستقراره الداخلي.

عملية دير سريان.. المقاومة تؤكد حضورها الميداني

في الميدان، أثبتت عملية دير سريان أنّ المقاومة الإسلامية لا تزال تمتلك القدرة على المبادرة ومواجهة القوات الصهيونية رغم التفوق العسكري والتكنولوجي الذي يمتلكه الاحتلال. فقد أقرّ جيش العدو الصهيوني بمقتل النقيب دافيد حزوت، قائد فصيل في الكتيبة الثانية عشرة التابعة للواء غولاني، وإصابة جندي آخر في اشتباكٍ مباشر مع أحد عناصر المقاومة داخل البلدة. وأظهرت الرواية الصهيونية نفسها حجم الإرباك الذي أصاب القوة المهاجمة، إذ اضطرت بعد الاشتباك إلى الدفع بتعزيزات كبيرة وتنفيذ عمليات تمشيط واسعة مدعومة بالطائرات المسيّرة والقصف المدفعي، في محاولة لتعقب منفذ العملية. ويعكس ذلك، وفق هذه المعطيات، أنّ المقاومة لا تزال قادرة على فرض معادلات ميدانية وإلحاق خسائر بالقوات الصهيونية حتى في ظل التصعيد العسكري المستمر. وتأتي هذه العملية ضمن سياق المواجهة المفتوحة في الجنوب، حيث يواصل الاحتلال غاراته الجوية وقصفه المدفعي وتحركاته البرية، بينما تؤكد المقاومة في بياناتها أنها ترصد الخروقات الصهيونية لاتفاق وقف إطلاق النار وتتعامل معها بما تراه مناسباً لحماية الأراضي اللبنانية.

فرون وزوطر الغربية.. الوقائع الميدانية تُفشل رواية الاحتلال

بالتوازي مع التطورات العسكرية، أثار إعلان الاحتلال نيته الانسحاب من بلدتي فرون وزوطر الغربية موجةً واسعةً من الانتقادات، بعدما أكدت البلديتان أنّ القريتين لم تكونا محتلتين أصلاً. فقد أوضحت بلدية فرون أنّ البلدة تقع خارج المناطق المحتلة، وأنّ سكانها عادوا إليها منذ وقف إطلاق النار، فيما أشارت بلدية زوطر الغربية إلى أنّ الدبابات الصهيونية تتمركز في خراج البلدة وليس داخلها.

وأمام هذه الوقائع، بدا الإعلان عن الانسحاب محاولة لا يستند إلى واقع ميداني، في وقت لا تزال فيه عشرات القرى الجنوبية تعاني من الاعتداءات الصهيونية ومنع الأهالي من العودة إليها، وهو ما عزز الانتقادات الموجهة إلى اتفاق الإطار وإلى طريقة تسويقه.

ختاماً تكشف التطورات الأخيرة أنّ الجنوب اللبناني ما زال يُشكل ساحة مواجهة مفتوحة بين المقاومة والعدو الصهيوني، وأنّ الوقائع الميدانية تظل عاملاً أساسياً في رسم مسار الأحداث. وفي المقابل، أظهر موقف رئيس مجلس النواب نبيه بري تمسكاً بالثوابت الوطنية ورفضاً لأي تسوية لا تضمن انسحاب الاحتلال الكامل وصون السيادة اللبنانية.